لامه ياء وذلك في قولهم في شهاوى شهاوا وفيما لامه واو اعلت في الواحد
وذلك قولهم في مطايا مطاوا وقاس الاخفش على هراوا وهو ضعيف اذ
لم ينقل منه الا هذه اللفظة **الثالث** مذهب الكوفيين ان هذه الجموع
كلها على وزن فعالى صحت الواو في هراوا كما صحت في المفرد واعلت في مطايا
كما اعلت في المفرد وهراوا على وزن الاصل واما نحو شهاوى فجاء على
بلا بدل الا على على وزن فعالى ومذهب البصريين ان الياء فيها فعائل حملا
للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله حتى ازيروا المنايا
واما ما نقل عن الخليل من ان خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لان
الياء عندهم للتأنيث وعنده بدل من الهمزة المؤخرة وذلك لانه يقول ان همزة
الواحد كما تبدل في هذا الهمزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم
الهمزة على الياء فيجيء خطائي ثم يعل كما تقدم وهمزا اول الواوين رد
في بدء غير شبه ووفى الاشر في هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو
يعني ان كل كلمة اجتمع في اولها واوان فان الاولى منهما يجب ابدالها همزة
بشرط ان لا تكون الثانية منهما مدة غير اصلية فتخرج اربع صور الاولى
ان تكون الثانية مدة بدلا من الف فاعل نحو ووفي الاشر وووري عنهما
والثانية ان تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة
فهمزة وهي انثى الاوأل افعل التفضيل من وأل اذا نجا والثالثة ان تكون
عارضة كان تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترد الى ما لم يسم فاعله والرابعة
ان تكون زائدة كان تبني من الوعد مثال كوثر فتقول ووعد فهذه الصور
الاربع لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخالف في الرابعة قوم فاوجبوا
الابدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فان الضمة التي
قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز
الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجرد لكنها مدة زائدة بلغ
تخل عن الشبه بالالف المنقلبة وحاصل صور ان يجب فيها الابدال الاولى
ان تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع اولى اناث والأول والاصل
وُوَل وقولك في جمع واصلة وواقية اواصل واواق والاصل وواصل وواق
بواو وبذلك ان كانتا في اول الكلمة والثانية بدل من الف فاعلة كما تبدل في

التصغير



التصغير نحو اويصل واويعد وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت اوعد
والاصل ووعد والثانية ان تكون مدة اصلية نحو الاولى انثى الاول اصلها
وولى بواوين ثانيهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة وانما وجب الابدال
حذرا من ثقل يكون في اول الكلمة من التضعيف لما ذكر ان نحو
بتقبيره بالبدء نحو ووي وقووي في المنسوب الى هوى وقوة **تنبيهات**
الاول ظهر ان في كلام المصنف امورا احدها انه يوهم قصر المستثنى على نحو
ووفي مما مدته زائدة بدل من الف فاعل وان ما سواه مما مدته زائدة يجب
فيه الابدال وليس كذلك كما عرفت ثانيها انه يوهم ايضا ان المستثنى
ممتنع الابدال وليس كذلك لما عرفت ان الصور الاربع المخرجة يجوز فيها
الابدال ثالثها ان كلامه ليس صريحا في وجوب الابدال فيما يجب فيه كما
سبق ولو قال واوا وهمز ابدء وان ووري مبدا حتما سوى ما الثان اثر مدا لخلص
من ذلك كله لما عرفت **الثاني** زاد في التسهيل لوجوب الابدال شرطا
اخر وهو ان لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة مثال ذلك
ان تبني افعوعل من الوأي فتقول ايأواي والاصل اوأواي فقلبت
الواو الاخيرة ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء التي تجيء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الى الواو الياء
الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء
الى اصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة الى ووا فقد
اجتمع واوان اول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك
لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو فصارت ووي جاز الوجهان ووافقه
الفارسي فيه وذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية
ام لا **الثالث** بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة اشياء احدها الواو
المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق
ثانيها الياء المكسورة بين الف وياء مشددة ثالثها الواو المكسورة
المصدرة رابعها وخامسها الهاء والعين وقد ذكرتهما في التسهيل
وانما لم يذكر هذه الخمسة لان ابدال الهمزة منها جائز لا واجب وانما تعرض
للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدالها من الواو